

الموارد الطبيعية واقتصاديات الدول النامية- دراسة حالة الجزائر
Natural Resources And The Economies Of Developing Countries
- a case study of Algeria

ط.د/ بلقربوز مصطفى¹، * ط.د/ بوشقيفة حميد²

¹ جامعة بشار (الجزائر)، mostafarahouia@live.com

² جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، h2.bouhekifa@hotmail.com

ملخص:

يهدف البحث إلى إبراز دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية وخاصة الدول النامية، بإعتبارها غنية بالموارد وخاصة الذهب الأسود (البتترول) بإعتبارها مادة إستراتيجية وحيوية لمعظم الصناعات، ولكن يكمن السر في عملية إستخدام هذه الموارد. إلا ان هذه الموارد يمكن أن تكون نعمة، فكثير من الدول حققت معدلات نمو لا بأس بها، وهناك بعض الدول كانت هذه الموارد نقمة على إقتصادها ومن بين هذه الدول الجزائر، والسبب في ذلك هو ضعف مؤسساتها، لأن المؤسسات تلعب دورا كبيرا إلى جانب وفرة الموارد في عملية الإستخدام، وهذا بناء على دراسة الوضع الإقتصادي لبعض الدول مثل بوتسوانا التي حققت معدلات نمو مرتفعة بالإعتماد على مادة الماس والسبب الرئيسي في ذلك هو قوة مؤسساتها. كلمات مفتاحية: التنمية الاقتصادية؛ نظريات التنمية؛ نظرية لعنة الموارد؛ الاقتصاد الجزائري

Absract :

En vue de mettre en évidence le rôle des ressources naturelles dans le développement économique, en particulier les pays en développement, aussi riches en ressources, en particulier l'or noir (pétrole), en tant que matériel stratégique et technique pour la plupart des industries.

Les ressources naturelles ont affecté les économies de certains pays (**la malidication des ressource naturelles**), ce qui a conduit à une baisse des taux de la croissance, La raison en est la faiblesse des institutions, car les institutions jouent un grand rôle avec l'abondance des ressources en cours d'utilisation, en étudiant la situation économique de certains pays comme le Botswana. La raison principale pour la croissance économique la force des institutions.

Keywords: Développement économique ; théories de développement ; la théorie de la malédiction des ressources ; l'économie algérienne

* بلقربوز مصطفى . ايميل: mostafarahouia@live.com

1. المقدمة:

يعتبر النفط من بين الموارد الطبيعية الهامة في البناء الاقتصادي، وخاصة في القطاع الصناعي باعتباره المحرك الأساسي له، وهذا ما يميزه عن باقي الموارد الأخرى، كما أنه سبب النزاعات القائمة في العالم بين كل من الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية الغنية به، وهذا ما يؤكد كذلك أهميته، إلا أن الدول المالكة له تعتمد عليه بنسبة كبيرة دون القيام بتشجيع القطاعات الأخرى والعمل على ترسيخ سياسة التنويع الاقتصادي والخروج من دائرة الاعتماد على مورد واحد. إن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية يعود بمكسب كبير على هذه الدولة المعتمدة عليه بنسبة كبيرة في صادراتها، مما يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزانها التجاري وامتلاء خزينتها العمومية، مما يؤدي إلى تراجع القطاعات الأخرى والاهتمام بقطاع المحروقات من أجل القيام بالمشاريع الاستثمارية والعمل على دفع عجلة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية. لكن سرعان ما تنتهي فترة الرواج ويعرف هذا المورد تراجع في أسعاره في الأسواق العالمية نظرا لعدة متغيرات من بينها زيادة العرض في السوق، تعرف هذه الدول أزمة اقتصادية سببها هو التركيز على مورد النفط وإهمال القطاعات الإستراتيجية الأخرى والعمل على إتباع سياسة التنويع الاقتصادي، والجزائر من بين الدول التي تعتمد على مورد النفط في بناء اقتصادها، حيث وصلت الصادرات من هذا المورد نسبة 99%، وهذا الارتباط الوثيق بهذا المورد يؤثر سلبا على سياستها الاقتصادية على المدى البعيد، وبناء على هذا سنحاول الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: **هل مورد النفط نعمة أم نقمة على الاقتصاد الجزائري؟** والذي يتفرع إلى الأسئلة التالية:

- ما هو دور النفط في التنمية الاقتصادية وفق نظريات ونماذج التنمية؟
- ما المقصود بلعنة الموارد الطبيعية وفق النظريات الحديثة وما هو أثر النفط على الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي المشاكل التي تعاني منها الجزائر من أجل الخروج من دائرة الاعتماد على مورد النفط وترسيخ سياسة التنويع الاقتصادي؟

فرضيات البحث:

- للموارد الطبيعية دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية، أي أن هناك علاقة إيجابية بين وفرة الموارد الطبيعية والتنمية.
- الإ اعتماد على الموارد الطبيعية يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، بسبب إهمال القطاعات الأخرى، وانتشار الفساد، ضعف المؤسسات، بالإضافة إلى ظهور الصراعات الداخلية.
- المنهج المتبع:** لتحقيق من الفرضيتين وللإجابة على الإشكالية المطروحة إ اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث نقوم بوصف توجهات الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية وصفا شاملا وتعبيرا كميا.

2. نظريات التنمية الاقتصادية: هناك عدة نظريات حول عملية التنمية والتي سوف نتناولها بجزء من التفصيل.

1.2. نظرية الدفعة القوية: جاء بهذه النظرية الاقتصادي رودان،¹ حيث يرى أن من بين المشاكل التي تعاني منها الدول المتخلفة هي ضيق حجم السوق وأمر مثل هذا لا يمكن أن يدار تلقائيا ولا يأتي خطوة بعد خطوة وإنما يحتاج إلى عملية استثمارية تؤدي إلى كسر الحواجز والقيود، وتوسيع السوق والخروج من دائرة الحلقة المفرغة للفقر التي يعيشها أفراد هذه البلدان، وسمى رودان هذه العملية بالدفعة القوية، مستعينا بالمثل التالي وهو أن أي طائفة عند انطلاقها تحتاج إلى دفعة مرة واحدة تساعدها على ذلك، فهذا هو حال هذه البلدان التي تحتاج إلى مشاريع استثمارية من أجل رفع معدلات نموها والعمل على تغيير جميع قطاعاتها سواء الإنتاجية أو الخدماتية أو الصحية... إلخ.

2.2. نظرية النمو المتوازن: صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي نيركس وفكرته تقوم على أساس الحلقة المفرغة

للفقر الناجمة عن تدنى مستوى الدخل،ⁱⁱ وبتالي ضيق حجم السوق و تتحقق هذه النظرية من خلال التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية والقطاع المحلي والخارجي، فعلى سبيل المثال وجود مصنع أحذية في إحدى البلدان المتخلفة يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن إلى رفع معدل النمو، إلا أن احتياجات الإنسان أكثر من ذلك وهي متعددة، لذا يجب الاهتمام بالقطاعات الأخرى.

3.2. نظرية النمو غير المتوازن: يكون الاقتصادⁱⁱⁱ في حالة توازن وسكون قبل بداية عملية التنمية لأن جميع

القطاعات تكون هي الأخرى ساكنة ولكن عندما تتحقق التنمية فإن هذه القطاعات تصبح متحركة وحسب هيرشمان فإنه من أجل تحقيق النمو الاقتصادي لابد من خلق احتلال متعمد لاقتصاد طبقا لإستراتيجية مرسومة تقوم على مبدأ عدم التوازن، فتوسع الصناعة (A) يؤدي إلى خلق وفورات حجم تعتبر داخلية بالنسبة للصناعة (A)، ولكنها تفيد الصناعة (B) وهكذا تصبح الأخيرة مربحة فتتوسع بدورها، هذا التوسع يجلب معه وفورات خارجية تفيد الصناعة (A)، (D)، (E) وفي كل خطوة تحصل صناعة من الصناعات على ميزة الفورات الخارجية التي تم خلقها عن طريق التوسع السابق للصناعات الأخرى في نفس الوقت بدورها تخلق وفورات خارجية لمصلحة الصناعات الأخرى.

4.2. نظرية أقطاب النمو: جاء بها الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو^{iv} والتي تتمحور حول فكرة أن النمو لا يظهر

في مكان ما وفي نفس الوقت وإنما يظهر على شكل نقاط أو أقطاب وان انتشار هذه الأقطاب المختلفة يؤثر على الاقتصاد ككل كما ان مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة، ومنه فإنها تلعب دورا حول المجال المحيط بها أو الفضاء الجغرافي، كما عرفها اقتصاديون آخرون " دافين 1950 " بأن قطب النمو يتشكل عن طريق صناعة معينة قادرة على توليد سلع وخدمات، كما تساهم في تطور صناعات أخرى بالإضافة إلى ازدهار قطاع الخدمات نتيجة الدخول التي يتحصل عليها الأفراد من خلال مزواله النشاط في هذه المؤسسات الصناعية.

5.2. نظرية مراحل النمو لرستو: حسب روستو فإن عملية التنمية تمر بخمسة مراحل كما يلي^v

- أ- مرحلة المجتمع التقليدي: يعتمد هذا المجتمع على القطاع الزراعي، وعلى وسائل بدائية في العملية الإنتاجية.
- ب- مرحلة التمهيد للانطلاق: تتميز هذه المرحلة بإرتفاع مستويات الادخار، واستخدام التكنولوجيا المتطورة بالإضافة إلى تطور التجارة الخارجية.
- ت- مرحلة الانطلاق: تتميز هذه المرحلة بالثورات الصناعية التي تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الإنتاج ناتجة عن استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- ث- مرحلة الاستهلاك الوفير: خلال هذه المرحلة تعرف القطاعات الرائدة نجاحا كبيرا حيث أن متطلبات الأفراد تتجه نحو السلع الكمالية.

6.2. نظرية النغير الهيكلية: حسب إشكاو 1987 فإن النغير الهيكلية^{vi} هو ذلك النغير في مؤشرات الاقتصاد مثل الناتج الوطني والإنفاق والصادرات والواردات والسكان وقوة العمل أي النحول يحدث على المدى البعيد في البنية الأساسية، وحسب فيشر 1939 حول هذه النظرية يرى بان الاقتصاد يمر بثلاث مراحل:

- أ- يكون الدخل المنخفض بسبب الإعتماد على تصدير المواد الخام والقطاع خلال الزراعي والصيد.
- ب- الانتقال من مرحلة الاعتماد على المواد الخام إلى عملية التصنيع من أجل رفع معدلات النمو.
- ت- يعرف فيها الاقتصاد روجا من خلال ارتفاع معدلات النمو والتطور في جميع القطاعات.

3. الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية: عرفت الدول الغنية بالموارد الطبيعية معدلات نمو منخفضة والسبب يكمن إعتماها على الموارد، بالإضافة ظهور الصراعات الداخلية، وضعف مؤسساتها الذي أدى بهم إلى عدم إستغلال مواردهم أحسن إستغلال، فمنذ 30 عاما كان معدل دخل الفرد في اندونيسيا ونيجيريا، لكن اليوم معدل دخل الفرد في اندونيسيا 4 أضعاف نظيره في نيجيريا، حيث هبط دخل الفرد النيجيري من 302,75 دولار عام 1973 إلى 254,28 دولار عام 2001، ومن خلال هذه العلاقة التي سمها الاقتصادي أوتى ريتشارد 1993 بلعنة الموارد، والتي سببها ما يلي:

1.3. العلة الهولندية: سميت هذه النظرية بالعلة الهولندية^{vii} نظرا لإكتشاف الغاز في هولندا وتوجه كل الأنظار نحوه نظرا لإرتفاع أسعاره في الأسواق الدولية، مما أدى إلى تحسين الوضع الإقتصادي وإرتفاع عائدات الدولة، بالإضافة إلى زيادة الطلب على العمل في هذا القطاع من طرف اليد العاملة، ولكن سرعان ما تراجعت الأسعار ووقعت في مشكلة إقتصادية بسبب ضعف القطاعات الأخرى وتمر هذه الظاهرة بالمراحل التالية:

- أ- المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يتم إكتشاف مورد طبيعي لم يكن موجود من قبل.
- ب- المرحلة الثانية: زيادة الصادرات من هذه الموارد المكتشف نحو الخارج.
- ت- المرحلة الثالثة: نتيجة لزيادة الصادرات تعرف الدول المصدرة زيادة في عائداتها من النقد الأجنبي.
- ث- المرحلة الرابعة: نتيجة لزيادة العائد من النقد الأجنبي، يعرف سعر صرف هذه الدولة تحسن.
- ج- المرحلة الخامسة: تحسن مستويات المعيشة للعاملين في هذا القطاع وبالتالي زيادة في عرض العمل نحوه .
- ح- المرحلة السادسة: تراجع القطاعات الأخرى بسبب الإهتمام بقطاع الخاص بالإستغلال هذا المورد.
- خ- المرحلة السابعة: تحقيق فائض في ميزانية الدولة، وبالتالي الإعتماد على التصدير من أجل تلبية الطلب المحلي.
- د- المرحلة الثامنة: الإعتماد الكلي على هذا المورد في بناء الإقتصاد وهذا ما يعرف حاليا بالدول الريعية.
- ذ- المرحلة التاسعة: حدوث ازمات إقتصادية وتراجع أسعار الموارد، هذا مما يؤثر على عائداتها وعلى إقتصادها.
- ر- المرحلة العاشرة: التعرض للإستدانة من أجل تلبية الطلب المحلي، بسبب ضعف القطاعات الأخرى، كما أن هناك بعض النماذج المفسرة لهذه الظاهرة، ومن بينها نموذج سالتز سوان الذي جاء به خلال سنة 1950 والقائم على الفرضيات التالية:^{viii}

-دولة تنتج ثلاث أنواع من السلع؛

-سلع قابلة للتصدير X؛

-سلع قابلة للإسترداد m ؛

-سلع غير قابلة للتداول n ؛

-يتم تحديد سعر السلع القابلة للتداول m, x على التوالي (p_m, p_n) عن طريق السوق الدولية بناء على سعر الصرف

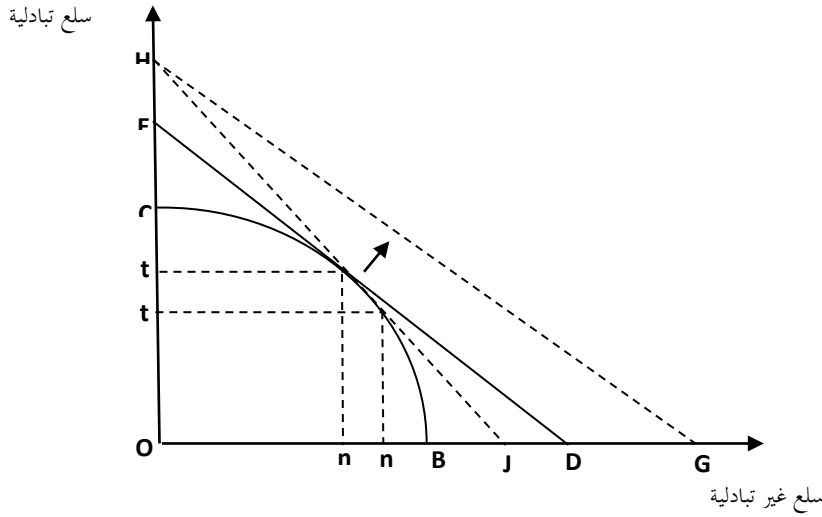
الاسمي، أما سعر السلع غير قابلة للتداول (p_n) ويتم تحديدها عن طريق السوق المحلية بناء على الطلب والعرض؛

-توجه السلع المستوردة والسلع غير تبادلية نحو الاستهلاك النهائي ولا تستخدم في العملية الإنتاجية أما السلع المعدة

للتصدير تصدر كاملا ولا تستعمل داخليا؛

-سوق السلع والخدمات وكذا عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) يسوده المنافسة التامة؛

الشكل رقم (01): نموذج سالتير سوان



Source : NDOUMATARA Nakoumdé, boom pétrolier et risques d'un syndrome hollandaise au tchad : une approach par la modélisation en équilibre général calculable, thèse de doctorat nouveau régime en sciences économiques, université d'auvergne Clermont – ferrand, p 68.

من خلال المنحنى يتم توضيح مدى تأثير ارتفاع أسعار السلع التبادلية و التي تؤدي إلى ارتفاع إيرادات الدولة على

السلع غير التبادلية إذ يمثل:

-BC منحنى إمكانية الإنتاج.

-A نقطة التوازن الابتدائية.

-(محور العيّنات) يمثل أسعار السلع التبادلية.

-(محور السينات) يمثل أسعار السلع غير تبادلية.

-DE تمثل قيد ميزانية البلد: أي مجموعة الثنائيات السلعية من السلع التجارية وغير التجارية التي يمكننا شرائها من

خلال دخل محدد ووفق أسعار معطاة.

ويحدد ميل خط الميزانية معدل التبادل التجاري (p_t/p_n) . انتقال خط الميزانية من (ED) إلى (HG) سببه هو

ازدهار قطاع السلع التبادلية الذي بدوره يؤدي إلى زيادة النفقات و المتمثلة في ارتفاع مداخيل الأفراد وبالتالي ارتفاع أسعار

السلع غير تبادلية وتحقيق نقطة توازن جديدة (F) بين كل من أسعار السلع غير تبادلية وتبادلية، ولكن إنتاج السلع التبادلية

يعرف ارتفاعا نتيجة زيادة الطلب عليها في الأسواق الدولية، وبعد فترة من الزمن تعرف الأسواق الدولية تغطية كبيرة من هذه

السلع مما يؤدي إلى ثبات أسعارها وتراجع إنتاج هذه السلع الذي يعود بسلب على ميزانية الدولة مما يؤدي إلى انخفاض النفقات التي تؤثر على الطلب الخاص بالسلع غير تبادلية ويتم توضيح ذلك من خلال الشكل بانتقال خط الميزانية من (HG) إلى (HJ)، وهذا التراجع في أسعار يبين مدى تأثير ازدهار قطاع على القطاعات الأخرى في الاقتصاد.

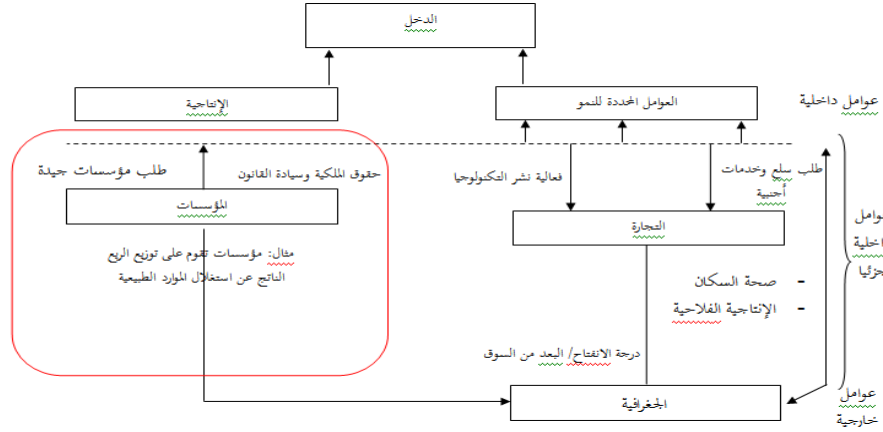
2.3. ضعف المؤسسات: من خلال الدراسة التي قام بها أوتى ريتشارد وساكس ورز حول دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، والنتيجة التي تم التوصل إليها هو أن هذه الموارد لعنة وليست نعمة ومن بين الأسباب التي أدت إلى ذلك ما يلي:^{ix}

أ- **الاقتصادية:** انخفاض دخل الفرد في الدول الغنية بالموارد يرجع إلى ضعف مؤسساتها بسبب عدم قدرتها على حماية حقوق الملكية المتعلقة بالأفراد من جهة ومن جهة أخرى عدم القيام بتعويضهم في استغلالها، وذلك نتيجة لعدم المساواة بين المصالح المتضاربة بين مختلف الفئات الاجتماعية التي تشجع الصراعات والتوترات وعدم الاستقرار وانعدام الأمن، كما أن التوزيع غير العادل للدخل يقلل من نسبة التعاون والمشاركة في العمل الجماعي، الذي بدوره يؤدي إلى تشجيع الفساد واختلاس أموال الدولة.

ب- **السياسية:** انتشار البيروقراطية والفساد الذي يرجع إلى ضعف الأنظمة القانونية يعد كذلك من بين أسباب ضعف المؤسسات، فالاعتماد على عائدات الموارد دون الإهتمام بالنظام الضريبي هو كذلك سبب هذا الضعف، مع العلم أن انتهاج النظام الديمقراطي يعمل على تشجيع العمل الجماعي ومشاركة كل الأفراد في صنع القرار، وترسيخ مبدأ الشفافية في العمل.

ت- **الثقافية:** مستوى التعليم له أثر كذلك على أداء المؤسسات ونوعيتها فكلما كانت نسبة التعليم مرتفعة كلما كان هناك مؤسسات جيدة وقوية وأكثر فعالية، بالإضافة إلى ذلك فإن المسؤولين يسمحون للأفراد من أجل المشاركة في بناء المؤسسات الجيدة، دون أن ننسى المجموعات العرقية التي هي كذلك تؤثر على نوعية المؤسسات وتؤدي إلى ظهور مؤسسات غير رسمية موازية لمؤسسات الدولة، كما يلعب الماضي الاستعماري الذي هو أصل النظام القانوني فعلى سبيل المثال المستعمرات الإنجليزية تختلف عن المستعمرات الفرنسية، لأن الاستعمار الإنجليزي كان يعمل على نهب الخيرات الموجودة في البلاد دون المساس بمؤسساتها بنية الخروج منها، أما الاستعمار الفرنسي إلى جانب نهب الخيرات كان يعمل على تحطيم مؤسسات الدولة ونشر سياستها التي بقيت إلى يومنا هذا بنية البقاء، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الوفيات، فالمؤسسات القوية تتميز من خلال القوى التالية: البرلمان، الصحافة، المجتمع المدني... الخ، وللمؤسسات دور مهم في عملية تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال تحسين مداخلهم والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (02): العلاقة بين محددات النمو



Source : RODRICK Dani, institutions et croissance, séminaire : relations économiques internationales, jean- marc siroen, aout 2004, p 9.

من خلال الشكل يتضح لنا أن كل من المؤسسات والمعاملات التجارية هي عوامل داخلية بينما العامل الجغرافي هو متغير يتحدد داخليا، ولكن حسب رودريك تبقى المؤسسات تلعب دورا مهما فيما يخص تغير معدلات النمو الاقتصادي أو تحسينه بالإضافة إلى دورها في تشجيع الاستثمار والتطور التكنولوجي الناتج عن ذلك، وتبقى كذلك من بين أسباب تحسين نوعية المؤسسات طلب المتعاملين الاقتصاديين بمؤسسات أفضل، وتوفر الموارد الطبيعية الذي يرتبط بالعامل الجغرافي لها دور و أثر في تطوير وتحسين القطاع الفلاحي والاستراتيجي بالنسبة لبعض الصناعات التابعة للقطاع الصناعي، ولكن هناك كثير من البلدان غنية بالموارد الطبيعية ولكن مستويات النمو فيها دائما منخفضة، والعكس صحيح فهناك دول تفتقر إلى هذه الموارد ولكن معدلات نمو اقتصادها مرتفعة (بوتسوانا، جنوب إفريقيا)، والسبب يكمن في جودة نوعية مؤسساتها، حيث أكدت إحدى الدراسات التي قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن المؤسسات هي سبب تغير معدلات النمو من دولة لأخرى، بالإضافة إلى ذلك هناك عدة عوامل تلعب دورا في هذا المجال (حماية حقوق الملكية، المعاملات التجارية، الاستثمار الأجنبي)

3.3. الصراعات الداخلية: من خلال مجموعة من البحوث في منتصف التسعينات حول أسباب قيام الحروب الأهلية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية والتي كان مفادها أن هذه الأخيرة هي السبب الرئيسي في نشوب هذه الصراعات من بينها المعادن والنفط و بعض المواد الأخرى كالأخشاب، إذ أن هناك 17 دولة عرفت هذا النوع من النزاع بسبب مواردها، ثمانية (08) منها كانت الأحجار الكريمة هي السبب، ستة دول أخرى كان كذلك النفط هو أساس ذلك، أما الباقية فكان الذهب هو السبب في ذلك، إلا أن الموارد ليست هي لوحدها السبب في ذلك ولكن هناك عوامل أخرى مثل الفقر و تعدد المجموعات العرقية المعارضة للنظام إلا أن الموارد الطبيعية تزيد من حدة الصراعات نظرا لتأثيرها على^x الحكومات، على السكان الذين يعيشون في المناطق الغنية بالموارد، وحتى على حركة التمرد والعمل على الانفصال، والجدول التالي يوضح لنا الدول التي قامت فيها الحروب الأهلية بسبب غناها بالموارد الطبيعية ويحدد لنا كذلك نوع الموارد المتسببة في ذلك.

الجدول رقم (01): الموارد الطبيعية وعلاقتها بالحروب الأهلية

الدول	المدة	المورد
أفغانستان	1998-2001	المجوهرات، أفيون
أنغولا	1975-2002	النفط، الماس

أنغولا (كامبندا)	1975	النفط
بورما	1949	الخشب، المجوهرات، أفيون
كمبوديا	1997-1978	الخشب، مجوهرات
كولومبيا	1984	النفط، الذهب
الكونغو الديمقراطية	1997	النفط
الكونغو الديمقراطية الشعبية	1997-1996	النحاس، الماس، الذهب
الكونغو الديمقراطية الشعبية	1998	النحاس، الماس، الذهب
أندونيسا (aceh)	1975	الغاز الطبيعي.
أندونيسا (w. papua)	1969	النحاس، الذهب
ليبيريا	1996-1989	الخشب، الماس، حديد، مطاط، كاكاو، ...
المغرب	1975	فوسفات، النفط
غينيا الجديدة	1988	الذهب، النحاس
بيرو	1995-1980	كوكا
سيراليون	2000-1991	الماس
سودان	1983	النفط

المصدر: **ROSS Michael** ، نفس المرجع السابق، ص 29

من خلال الجدول يتضح لنا أن معظم الحروب الأهلية في هذه الدول سببها النفط والماس، وذلك نظرا لأهميتهم الإستراتيجية في الاقتصاد وخصوصا النفط الذي يعتبر المحرك الرئيسي لجميع القطاعات.

إن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى الحروب الأهلية من خلال قيام الأفراد الذين يعيشون في المناطق الغنية بالموارد بالعمل على تشكيل دولة مستقلة من أجل استغلال هذه الموارد لصالحهم، فالأفراد الذين يعيشون في هذه المناطق يتميزون بميزات خاصة سواء كانت دينية أو عرقية، والتي تميزهم عن غيرهم من السكان، ولكن قيام الحروب الأهلية على أساس الموارد تقوم على عدة فرضيات تم تحديدها من طرف الباحث الاقتصادي (**ROSS Michael**) بتسعة (09) فرضيات وهي كالتالي:^{xi}

- 04 فرضيات الأولى تصف الطرق التي تؤدي إلى بداية النزاع.
- 03 فرضيات الأخرى تقترح مدة النزاع حول الموارد الطبيعية.
- فرضيتين الأخيرتين تبين كثافة الحروب، بمعنى آخر نسبة التأثير على الدول الغنية بالموارد الطبيعية، سنحاول دراسة كل فرضية على التوالي:

الفرضية الأولى: المواد الأولية تؤدي إلى الحروب الأهلية، ومن خلالها تتمكن المجموعات الثائرة من جمع المال، وذلك إما بانتزاع الموارد وبيع السلع مباشرة، أو بابتزاز المال من الآخرين الذين يعملون في استغلال الموارد لصالحهم، أي قيام

المجموعات الثائرة حول الموارد الطبيعية باستغلالها مباشرة دون القيام بالاستلاء أو ابتزاز أموال الشركات القائمة باستعمال الموارد من أجل تصديرها على شكل مواد أولية.

أما الاحتمال الثاني فيتمثل في " آلية الشكوى" حول انتزعوا استغلال الموارد من طرف السكان المحليين، الذين يرون بأن استغلال الموارد يؤثر على البيئة، بالإضافة إلى فرص العمل الغير كافية لديهم، والتي تسبب عراقيل اجتماعية، وبالتالي فإن هذه الشكاوي تؤدي إلى حروب أهلية Klare 2001 الذي يقترح أن سبب الحروب على الموارد يتمثل في قطع ونقل الأخشاب، وهذه العملية بدورها تتسبب في تدهور البيئة وطرد الناس القاطنين بهذه المناطق وحرمانهم من استغلال أراضيهم.

الفرضية الثانية: ثروة الموارد الطبيعية تؤدي إلى احتمال حدوث الحرب الأهلية بسبب الشكاوي حول نزع ملكية الأراضي المعوض عليها بشكل غير كافي، بإضافة إلى التأثير على البيئة، وفرص العمل الغير كافية.

انتقاد ملاك الأراضي للشركات القائمة باستغلال الموارد بسبب عدم القيام بتعويضهم بصفة كافية على ممتلكاتهم من الأراضي، وهذا ما يؤدي بهم إلى القيام بحروب أهلية، وبطبيعة الحال فإن السبب الرئيسي في هذه النزاعات هي المؤسسات.

الفرضية الثالثة: ثروة الموارد تؤدي إلى احتمال حدوث الحرب الأهلية، بإعطاء السكان القاطنين بهذه المناطق الحافز لتشكيل دولة منفصلة، في هذه الحالة ندرس ثلاث نقاط:^{xii}

- النزاع حول الموارد في حد ذاته هو حرب انفصالية.
- يبدأ هذا النزاع على امتلاك الثروة الطبيعية القابلة للاستغلال والتصدير.
- التوزيع الغير العادل للثروة بين الأفراد.

النزاع حول الموارد الطبيعية يتم من طرف الثوار على الشركات القائمة باستغلال الثروات وانتزاعها من مناطق معينة، حيث أن هذه المناطق أفرادها غير مستفيدين من هذه الموارد ، مما يدفعهم إلى القيام بتشكيل دولة انفصالية من أجل حماية مواردهم واستغلالها لصالحهم.

[2002] Fearon and Laitin ثروة النفط تزيد احتمال حدوث الحروب الأهلية ، وذلك لمدة طويلة ، وهم عموما يقترحون بأن الثروة تخفف عن الحكومة الحاجة لفرض الضرائب، بينما [1997] Karl يرى بأن الثروة النفطية تؤدي إلى عرقلة الدولة على حل النزاعات الاجتماعية، بينما Fearon and Laitin يرى بأنها تؤدي إلى ظهور النظام البيروقراطي الذي يتسبب في زيادة حدة الحروب الأهلية.

الفرضية الرابعة: الثروة النفطية تزيد من احتمال حدوث الحروب الأهلية: الثروة النفطية في العديد من الدول أدت إلى ظهور الحروب الأهلية ، والتي سببها انتشار ظاهرة عدم المساواة في تقسيم الثروة وظهور ظاهرة الفساد... الخ، كما ان الثروة الطبيعية قد تؤثر على مدة الحرب الأهلية ، حيث أن هذه الثروة تؤدي إلى حروب طويلة المدى ، والسبب في ذلك يكمن في استخدام الثوار لهذه الأخيرة في تدعيم وتمويل أنفسهم من أجل الاستمرار في عملية الاقتتال، وهناك العديد من الدول التي وقعت فيها الحروب حول الموارد ولهذه الأسباب منها: ليبيا، سيراليون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، و انغولا، كما أن ضعف الثوار يؤدي بهم إلى العمل على إطالة النزاعات من أجل عدم السماح للجهات الأخرى باستغلال هذه الثروة لصالحهم، بإضافة إلى تمكينهم من كسب موارد إضافية.

الفرضية الخامسة: تؤدي الموارد الطبيعية إلى زيادة أو نقصان مدة الحروب الأهلية، والسبب يكمن في تمويل الجانب الضعيف في عملية الصراع، أي أن الجانب الضعيف دائما يفكر في إطالة النزاع، مستندا على فكرة أن تلك الحرب تسمح لهم من الاستفادة من عائدات تلك الموارد، إذن ثروة الموارد تعيق عملية السلام وذلك بسبب الاستفادة الثوار وقادتهم من العائدات

بما فيه الكفاية في حالة النزاع، على سبيل المثال المجموعات الثائرة في كل من أنغولا وسيراليون ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية تستطيع من خلال عملية النهب او الابتزاز السيطرة على ثروات مالية أحسن من طريقة اللجوء إلى عملية السلام.

Fearon [2002] القادة الذين منحوا الجيوش حرية التصرف في جمع الثروة لصالحهم، يجعل أمر صعبا أمام عملية المفاوضات من اجل السلام حول كيفية استغلال الأمل للثروة، إذ يرون القادة بأنهم في حالة السلام تكون لهم فرصة الاستفادة بكمية أكبر من الثروة في وقت الحرب، وبالتالي فإنهم يعملون على إقناع الجنود على عملية بناء السلام الذي يسمح لهم بتحقيق أرباح أكثر منها من خلال الحروب والنزاعات الداخلية.

الفرضية السادسة: الثروة الطبيعية تؤدي إلى زيادة أو نقصان الحرب الأهلية، بسبب تقديم للمقاتلين دعم أو حافز مالي من أجل دعم عملية السلام، مع العلم أن هذه الحرب على الموارد مربحة للثوار وقادتهم إذ يتعمدون إطالة النزاع ومعارضة عملية السلام بسبب نهب الموارد الذي يولد أرباح شخصية لضباط المستوى العالي، مع عدم تقديم تعويض كافي في حالة القيام بمعاهدة السلام، هذا مما يدفع إلى عدم قيام قادة الثوار بتوقيع اتفاقية السلام غير مربحة، وبالمقابل فإن ثروة الموارد تسهل اتفاقية السلام وذلك من خلال تقديم تعويض أكثر للجهات الفاعلة في عملية الحرب، إذ يرون بأن هذه التعويضات تنفعهم بدرجة أكبر من عملية النهب، كما أن ثروة الموارد تؤدي إلى إطالة النزاع وذلك بسبب:

-معانات الجيش من عملية الانضباط الرئيسية.

-الجنود العصاة يستفيدون من نهب الثروة لصالحهم الشخصي.

-مشاكل الانضباط جعلت الأمر أكثر صعوبة فيما يخص التوقيع أو الالتزام بعملية السلام.

الفرضية السابعة: الموارد الطبيعية تؤدي إلى زيادة مدة الحروب الأهلية الانفصالية، وذلك بسبب عدم قدرة الحكومة على الالتزام باتفاقية السلام المبنية على الاستغلال الذاتي للمنطقة الغنية بالموارد. والتي تؤدي إلى كثافة النزاعات المدنية، وزيادة وفيات بسبب اشتباك الجيوش المعارضة على أماكن الموارد من اجل السيطرة عليها.

الفرضية الثامنة: تؤدي ثروة الموارد إلى زيادة نسبة المصابين أثناء الحرب الأهلية من أجل الأراضي الغنية بالموارد .

وقوع المعارك المتعلقة بالموارد^{xiii} في بعض المناطق التي تكون في البداية غير مرغوب فيها، ولكن بعد اكتشاف الموارد تصبح وجهة نظر للعديد من الجهات، كما أنه قد تخفض الحروب الأهلية بسبب التعاون بين المتعارضين فيما يخص انتزاع الموارد واستغلالها لصالحهم.

الفرضية التاسعة: ثروة الموارد تؤدي إلى نقص الأشخاص المصابين أثناء الحروب بجعل المتقاتلين يتعاونون من أجل القيام بعملية استغلال الموارد، أي قيام الجهات المتعارضة بالتعاون من أجل استغلال الموارد لصالحهم، والسبب في ذلك هو عدم التفكير أي جهة من استغلال الثروة لصالحها .

4. أثر النفط على الاقتصاد الجزائري: اعتماد الجزائر على العائدات النفطية في بناء اقتصادها يجعلها تواجه مشاكل من خلال عدم ثبات أسعار هذا المورد بإضافة إلى إهمال القطاعات الأخرى، وهذا ما يطلق عليه مصطلح العلة الهولندية، نسبة إلى التجربة الهولندية عندما تم اكتشاف الغاز فيها وتعرضت بعد ذلك إلى مشكلة اقتصادية أنداك، كما أن الاعتماد على هذه العائدات يؤدي إلى ضعف المؤسسات وعدم قدرتها على دفع عجلة التنمية بسبب الفساد والعمل على نهب إيرادات الدولة الناتجة عن النفط، ونتيجة لهذا الاستغلال من طرف المسؤولين ظهرت صراعات داخلية تطالب بالعدل في

توزيع الثروة والعمل على رفع المستويات المعيشية، وهذا ما أطلق عليه الاقتصاديون لجنة الموارد الطبيعية بعدما كانت نعمة في نظر البعض.

1.4. العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري: لتبيان المكانة التي ^{xiv}يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك: إنه يمثل 3/1 الناتج المحلي الإجمالي للبلد وبمده ب3/2 إيرادات الموازنة الخارجية، و98% من مجموع الصادرات، و هذا في الوقت ذاته تبعية هذا الاقتصاد لتقلبات السوق النفطية. كما عرف الاقتصاد الجزائري وفرة مالية لم يعرف مثلها خلال سنة 1973-1979 حين ارتفع سعر النفط ليصل مستوى قياسي آنذاك لأسباب اقتصادية وأخرى سياسية، الأمر الذي أدى بالجزائر بالعمل إلى التركيز عليه واعتباره بأنه مورد دائم.

كما أن العلاقة الموجودة بين الموارد الطبيعية مع باقي الاقتصاد ونسبة السعر الحقيقي للصرف كانت موضوع دراسات عديدة في الأدبيات الاقتصادية، حيث أن سعر الصرف في الجزائر يخضع لعدة عوامل بالإضافة إلى ارتباط هذا السعر بسعر المحروقات وبالإنتاج كذلك النفقات الحكومية تشكل عاملا أساسيا وذلك بسبب تبعيتها للدولة، وبالتالي فإن السلوك الاستهلاكي للدولة سيؤثر بشكل واضح على سير السعر التوازني، دون أن ننسى الأثر الذي تلعبه المبادلات الخارجية على سعر الصرف، حيث كلما كان البلد لا يعتمد على سياسات تشجيع التجارة الدولية كلما ارتفع سعر صرفه الحقيقي لأنه في حالة فرض عراقيل على السلع المستوردة ترتفع أسعارها، الأمر الذي يوجه الاستهلاك وبالتالي عوامل نحو القطاع غير تبادلي، ومن هنا يرتفع سعر الصرف الحقيقي والعكس صحيح، كما أن سياسات التعديل الهيكلي لسنة 1987 المتعلقة بتخفيض القيمة الاسمية للعملة أثرت على سعر الصرف، إلى جانب السياسات الجبائية رغم تحسن سعر البترول خلال حرب الخليج، ولكن مع إنشاء سوق مابين البنوك عام 1995 تحسن سعر الصرف الحقيقي بحوالي 20% وهذا لغاية 1998، والسبب يرجع في ذلك إلى تحسن سعر البترول وتوسع النفقات الحكومية من 15,7% إلى 17,8% ما بين 1995 - 1998، وتحسن احتياطي الصرف المقدّر بـ 8 مليار دولار عام 1998، وعليه لا يمكن تفسير ظاهرة سعر الصرف الحقيقي في الجزائر تبعا لظاهرة العلة الهولندية، ومنه نستنتج أن سعر الصرف يتبع تغيرات الإنفاق الحكومي ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي أما سعر البترول فقد تم تعطيله من طرف السلطات (الحكومة و البنك المركزي)، بالرغم من أن سعر الصرف ثابت إلا أن القطاع الصناعي عرف تراجعاً محسوساً منذ سنة 1986، والأمر يتعلق بالاعتماد الجزائري على المحروقات، بالإضافة إلى أن القطاع الصناعي كذلك له نصيب في تراجع، وبالتالي فإن المحروقات لها أثر على الاقتصاد الجزائري.

أ- أثر الإنفاق: عرفت المالية العامة في الجزائر ^{xv} خلال السنوات الماضية تحسناً ملحوظاً والسبب يكمن في ارتفاع أسعار النفط عالمياً مما أدى ذلك إلى زيادة النفقات العامة، مع العلم أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي مرتفع مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث شهدت سنة 2014 انتعاشاً للنشاط الاقتصادي بمعدل نمو قدره 3.8% مقابل 2.8% في سنة 2013، في وضع يتميز بتراجع أداء النمو خارج المحروقات بالفعل، يقدر النمو الحقيقي لإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات في 2014 بـ 5.6% أي بتراجع قدره 1.5 نقطة مئوية مع الأداء الجيد لسنتي 2012 و 2013 (7.2% و 7.1%)، مع ذلك يبقى الاتجاه الهيكلي لمعدل توسع القطاعات خارج المحروقات، والذي فاق متوسطه السنوي 6% خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000-2013 قائماً، ويعود هذا الأداء الحسن خصوصاً إلى نمو قطاع البناء والأشغال العمومية، بوتيرة قوية ومستقرة، ونمو قطاع الخدمات المسوقة غير المسوقة. ولكن بمجرد تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال سنة 2015 عرفت كذلك مداخلها تراجعاً ملحوظ وهذا هو لب العلة الهولندية.

ب- أثر تنقل عوامل الإنتاج: بالرغم من أهمية مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام، فإن قطاع الطاقة والمناجم لا يساهم في التشغيل إلا في حدود 3% من مجمل الأيدي العاملة، وهذا راجع لكون القطاع يعتمد في الأساس على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، مما يجعل قدرته على إستيعاب الأيدي العاملة محدودة، وهذا ما يوضح من حركة اليد العاملة من القطاعات الأخرى نحو قطاع المحروقات منخفضة جدا، بالإضافة إلى أن نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة، مع العلم أن معظم الإطارات الجزائرية تركز على مؤسسات الوظيف العمومي فيما يخص الحصول على مناصب عمل.

2.4. ضعف المؤسسات والاقتصاد الجزائري: تصارع الجزائر^{xvi} وتجاهه اليوم وأكثر من أي وقت مضى أزمة كبيرة

ومعقدة وعميقة ، رغم الإمكانيات المتاحة لها، ويمكن النظر إلى ذلك بنظرة ليست تشاؤمية في الواقع، لكن هناك مؤشرات ذاتية تجعلنا نعتقد أن الخروج من هذه الأزمة ليس في الأجل القصير، فهذه الأزمة يمكن أن تكون وفق علاقة على طريق متشعب نظرا للهزات السياسية والاقتصادية، وهذا ما يؤكد أكثر فأكثر عدم فاعلية سيرورة المؤسسات التي كانت موجودة قبل الأزمة العميقة التي عرفتتها الدولة الجزائرية، وبعد إقامة وتفعيل المؤسسات خاصة المحلية منها المنتخبة وتلك الاقتصادية التي لا زالت لم تنشط العمل والفعل الحر أي بعد العديد من التجارب التي قامت بها الجزائر ومنذ اشتداد الأزمة عام 1992 م . لكن المجتمع وحده بقي يقاوم يوميا ليس فقط من ناحية الرد الرفضي الصامت للعنف والإستقرار ولكن كذلك تجاه التوترات التطبيقية 1998م، مما جعل المجتمع يتساءل عن - لبرنامج التعديل الهيكلي، خلال الفترة الحرجة 1995 مستقبل الأجيال من السكان النشيطين، وتحديد الأجيال الصاعدة في الوقت الراهن تحت ظروف عدم الحوار البناء والمجرة القيصرية وغير الموفقة للأدمغة، وزيادة التهميش وإستراتيجية الظرفية وتسيير الأزمة، أما آن يبرر الفعل غير اللائق للمسيرين، مما أدى إلى تفاقم الآفات الاجتماعية التي توسعت وازدادت حتى في المدن والقرى الجزائرية داخل الجزائر العميقة.

نلاحظ في أيامنا هذه أن الموارد المتاحة للمجتمع الإنساني أكثر محدودة من أي وقت مضى، بينما التحديات التي تواجه الدول والحكومات وكذا المنظمات والجمعيات تزداد بدورها تعقيدا وتدهورا، لذا فإن الشركاء والمتعاملين بدأوا بالبحث الاستنباطي عن الكثير من الأفكار الجديدة والمدعمة بحركية يمكن أن تؤدي إلى إيجاد مدى كبير وعبره إيجاد موارد متعددة كفيلة بضمان السير العادي للحكومات ، وتبعا لذلك استقرار الدول ضمن حدودها الإقليمية التقليدية مع ضمان حد من المخاطرة السياسية والإستراتيجية تجاه العالم الخارجي من واقع العولمة والكوكبية التي أفرزت الكثير من الآثار ذات المناحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهكذا أعطت الدول في إطار فلسفة الحكم الراشد نفسا من التنوع والتجديد بإعطاء المجتمع المدني حركية جديدة في إطار الشفافية والمساءلة ، وعبر الجمعيات المدنية كإطار نوعي للأبعاد التربوية والثقافية و التوعوية، فالجمعية من هذا المنظور هي التي تؤسس الإطار الحقيقي للمجتمع والرأي العام وبإمكانها تحفيز حركية جديدة ، إضافة إلى الأفكار الجديدة والاستفادة من توليفة مثلى وكبيرة من الآراء والتجارب المكتسبة التي تثري المبادلات بشتى أشكالها وصورها ، وبالتالي إيجاد مرونة في المشاركة والتنشيط عبر نماذج فعالة في اتخاذ القرارات خدمة للمصلحة العامة .ويكون من المربح بالنسبة للجمعيات، وكذا الدولة في إطار المعرفة الجديدة للحكم الراشد تحديد متواتر ومتزامن وبدون توقف لتشكيلاتها عن طريق ضمان التكوين والتوجيه لأفراد المجتمع ، ويبقى متخذو القرارات المسيرة لكيان قوة الدولة بمثابة عنصر القطب الحيوي والديناميكي في الاستماع.

أ- الفساد الإداري والسياسي والتنمية الاقتصادية في الجزائر: برغم من تعدد مقومات التنمية في الجزائر إلا أن قضية الفساد الإداري والسياسي تشكل موقعا من الصدارة، مما يحتم ضرورة مواجهتها للحد من أثارها السلبية المختلفة على المسار التنموي، ولعل ما يجب التنبيه إليه أن السنوات الأخيرة قد شهدت اهتماما متزايدا بقضية الفساد، وذلك من خلال المناقشات الاجتماعية السنوية لصندوق النقد الدولي وتقارير التنمية الدولية هذا إلى جانب جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا المجال، كما يمكن تصنيف الفساد إلى ثلاثة أصناف رئيسية: (عرضي، مؤسسي، منظم)، وعليه يمكن القول أن للفساد أشكال كبيرة، فقد يكون فرديا أو مؤسسيا أو منظما، وقد يكون مؤقتا أو في مؤسسة معينة أو قطاع معين دون غيره وأخطر هذه الأنواع هو الفساد المنظم حين يتخلل الفساد المجتمع كاملا وتصبح ظاهرة يعاني منها المجتمع، كما تتفق آراء المحللين على أن الفساد ينشأ ويتزعم في المجتمعات التي تتصف بضعف المنافسة السياسية، معدلات نمو منخفضة، ضعف المجتمع المدني مع غياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد، كما أن الفساد في الجزائر يعود إلى نقص المؤسسات الدائمة وضعف وتحلف المجتمع المدني، أو أن الفساد هو عبارة عن وسيلة للمحافظة على هياكل القوى القائمة واستغلال موارد الدولة للمصلحة الخاصة، لذا أصبح القضاء على الفساد الإداري والسياسي واقتصادي إحدى دعائم الحكم الرشيد.

ب- الحكم والتنمية الاقتصادية في الجزائر: لقد تنامي في السبعينات^{xvii} وفي القرن العشرون الاهتمام بأسلوب الحكم والتنمية لما لهما من أهمية بالغة ولما بينهما من ترابط، وقد تزايدت أهمية موضوع أسلوب الحكم بعد أن ظهرت دراسات عديدة أن النجاح والإخفاق في دفع عملية التنمية بأبعادها المختلفة، يتوقف بدرجة كبيرة على مدى الرشادة في تسير الموارد، الالتزام بالقانون، مدى استجابة لرغبة العملاء الفعالية في بلوغ الأهداف فضلا عن الخضوع لقواعد واضحة ومحددة للسلوك والمحاسبة، حيث أن الباحثين في المجال السياسي والاقتصادي يجمعون على أن عملية التنمية الاقتصادية عرفت فشلا في دول العالم الثالث على وجه الخصوص والجزائر على وجه التحديد بالرغم من أنها كرست مجهودات جبارة من أجل إحداث تنمية مستقلة مبنية على العدالة وعلى هذا الأساس قامت بتبني استراتيجيات ونماذج تنمية مختلفة، ولكن رغم هذه الإصلاحات الاقتصادية المتتالية التي قامت بها إلا أنها لم تتواصل إلى أداء اقتصادي يحدث تنمية حقيقية، ولهذا السبب أصبح من المهم القيام بمعرفة أسباب الفشل حيث أصبحت طريقة وأسلوب الحكم في قفص الاتهام نظرا لما ألت إليه نتائج سياسات التنمية الاقتصادية في معظم الدول النامية.

ومن بين المشاكل التي تواجهها الجزائر تتمثل في أداء الحكومة وقوتها في المحافظة على الاستقرار السياسي من أجل ممارسة أنشطتها المختلفة وبصورة متميزة، فكثيرا من دول العالم الثالث تضع برامج مثالية ولكنها تفشل في تطبيقها على أرض الواقع بسبب التفكير في الحفاظ على السلطة، وفي ظل التطورات الكبيرة والمستمرة التي شهدتها مختلف أدبيات التنمية تم إعادة توجيه دراسات التنمية نحو مسارات جيدة تؤكد على صلاحية مجموعة من القيم والآليات الصالحة للتطبيق على كافة المجتمعات بدون تميز، بحيث يقود الالتزام بها بالضرورة إلى تحسين الحكم والإدارة (الحكم الرشيد)، والذي يرتبط بدوره بكل من الحكم الحسن والشفافية والمساءلة كشرط من شروط سياسة التنمية، ولكن دون أن ننسى المخاطر التي يمكن أن تهدد تواصل العملية التنموية من أهمها الفساد الإداري والسياسي نظرا لما لها من مخاطر على استقرار النظام.

3.4. الصراعات الداخلية في الجزائر: شهدت الجزائر^{xviii} حرب أهلية دامية في التسعينات، والسبب في ذلك هو الرغبة في الوصول إلى ثروة البلاد واستغلالها للمصالح الخاصة والمتمثلة في المحروقات والتي لعبت الدور الرئيسي في النزاع، ونظرا لوفرة هذه الموارد بكميات كبيرة وظهور النزعات حول المناصب العليا في الدولة تنطبق عليها نظرية لعنة الموارد الطبيعية،

وبتالي فهناك علاقة بين النزاع والمواد الطبيعية في الجزائر، حيث أن الجزائر في السبعينات كانت بلاد ناجحة وواعدة بخطط طموحة تهدف إلى رفع النمو على المدى البعيد من خلال الاعتماد على قطاع المحروقات، لكن هذه الإستراتيجية لم يتم تطبيقها بصفة عقلانية مما جعل الاعتماد على هذا المورد يؤثر على التنمية الاقتصادية إلى يومنا هذا، فضعف الزراعة والصناعة يرجع إلى الاعتماد على الواردات من المواد الغذائية والعمل على تغطية الطلب المحلي من خلال إيرادات المحروقات، والعمل على رفع قطاع الخدمات، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02): علاقة النفط بالنزاع في الجزائر.

عوامل أخرى	الموارد الطبيعية (النفط)	
تطور اجتماعي واقتصادي. خصائص سكانية. عوامل جغرافية. كفاءة وشرعية المؤسسات (الأمن). أنماط سلوكية للنخب الحاكمة.	نوع المورد. درجة الوفرة . موقع النفط في البلاد. الأنماط التقنية للانتزاع. التأثير الاقتصادي للنفط.	المحلية
العلاقة بالبلدان المجاورة. اعتماد البلاد (اقتصادي، سياسي). الحكم الإقليمي الدولي.	التوزيع الجغرافي للمورد (عبر الحدود: محليا، عالميا). استعمال الخارجي لإيرادات المورد. الحكم الدولي الخاص بالمورد.	الدولية

Source: Miriam Shabafrouz, oil and the eruption of the Algerian civil war: context-sensitive analysis of the abundance, giga research programme, violence and security, January 2010, P 08.

من خلال الجدول يتضح لنا أن النزاع في الجزائر كان سببه مورد النفط نظرا لوفرتة، هذا ما أدى إلى تحصيل عائدات لا بأس بها غير أنه تم إستخدامها لصالح فئة معينة في المجتمع مما أجبر الشعب الجزائري إلى العمل على مساندة النزاع من اجل تحقيق مطالبهم المتمثلة في توفير مناصب الشغل وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، أما عن العوامل الأخرى فيمكن إجمالها في الخصائص السكانية، وكفاءة المؤسسات (الأمن)، إضافة إلى الأفكار والعقائد السياسية، أما عن العوامل الدولية فهي معروفة التوزيع الجغرافي للموارد حسب الحدود الإقليمية، حيث أن الجزائر تعرضت للاستعمار الفرنسي من سنة 1930 إلى غاية 1962 والسبب يكمن في استغلالها للثروات وخاصة النفط في الحقبة الأخيرة من الفترة الاستعمارية.

5. الحلول المقترحة من أجل ترسيخ سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر:

1.5. ينبغي على الجزائر أن تسعى من اجل تعزيز نظام حوكمة الموارد الطبيعية على جميع المستويات، وتعزيز القدرات المؤسسية، بما فيها القدرات البشرية والتقنية والمالية؛ واعتماد وتنفيذ سياسات وتشريعات فعالة، وتعزيز ملكية أصحاب المصلحة والمشاركة المحلية في إدارة الموارد الطبيعية وتنميتها، كما ينبغي على الحكومة الجزائرية أن تسعى إلى تحقيق تنسيق أفضل بين الجهات الفاعلة في استخدام الإيرادات من الموارد وبين مختلف الوزارات القطاعية وغيرها من المؤسسات. والسماح للأفراد من اجل المشاركة في صياغة السياسات وخاصة الاقتصادية من خلال تطبيق عنصر المشاركة والمساءلة الخاص بالحوكمة.

2.5. إن ترسيخ سياسة التنويع الإقتصادي في الجزائر سياسة لا بد منها من أجل تشجيع القطاعات الأخرى والخروج من دائرة الإعتماد على قطاع واحد، والتي يتم تحقيقها من خلال الإهتمام بالتجارة الخارجية والإستثمار والعمل على رفع جودة المؤسسات من خلال تطبيق سياسة الحكم الراشد، ومن السياسات التي تعمل على نجاح عملية التنويع الإقتصادي منع إستيراد المنتجات النهائية التي يمكن إنتاجها على المستوى المحلي من خلال سياسة رفع الرسوم الجمركية على المواد المستوردة أو تحديد حصص الإستيراد.

6. الخلاصة:

تعتبر الموارد الطبيعية عامل رئيسي ومهم في عملية التنمية الإقتصادية، وخاصة المحروقات بإعتبارها مادة حيوية وإستراتيجية لمعظم القطاعات الأخرى، مع العلم أن أغلبية الدول النامية غنية بهذه الموارد، ومن بينها الجزائر، والتي يعرف إقتصادها تراجعاً في معدلات النمو بسبب التركيز بنسبة كبيرة على الموارد الإستخراجية (المحروقات) في بناء إقتصادها والعمل على تصديرها كمادة خام، وهذا ما أدى إلى إهمالها للقطاعات الأخرى، وهذا كله راجع كذلك إلى ضعف مؤسساتها، ومن بين الأسباب الرئيسية في تدهور إقتصاديات هذه الدول تعرضهم إلى كل من العلة الهولندية، الصراعات الداخلية وضعف المؤسسات، ومن أجل تجنب هذه الظواهر والعمل على تحسين إقتصاديات هذه الدول النامية والتي من بينهم الجزائر يجب القيام بما يلي:

- الإهتمام بالقطاعات الأخرى مثل القطاع القلاحي، الصناعي وحتى الخدماتي الذي له عائد على المدى البعيد.
- العمل على تحسين جودة المؤسسات وتطبيق سياسة الحكم الراشد داخل هذه المؤسسات.
- العمل على ترسيخ سياسة التنويع الإقتصاد والخروج من دائرة الإعتماد على مورد واحد.
- العمل على خلق الصناديق السيادية من أجل الإعتماد عليها في حالة الوقوع في الأزمات الإقتصادية.

7. الإحالات والمراجع:

ⁱ محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية - مفهومها - نظرياتها - سبلاتها، الجامعة الإسكندرية، مصر، 1999، ص 163

ⁱⁱ جوني عز الدين، نظريات النمو الإقتصادي للبلدان النامية، دار الفرائي ودار ابن رشد بيروت لبنان، 1989، ص 23.

ⁱⁱⁱ بكري كامل، التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 1988، ص 84.

^{iv} S.V.GANTSHO Mandla, Cities As Growth Poles: Implications For Rural Development, On The Occasion Of The Annual Meetings Seminar Held In Maputo, Mozambique, May 14-15, 2008.P -3,4.

^v محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

^{vi} PURUSOTTAM nayak and MISHRA, Structural Change in Meghalaya: Theory and Evidence, Sk North-Eastern Hill University, 15. June 2009, P 2-3

^{vii} كرسين إبراهيم زادة، ثروة كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2003، ص 50 - 51.

^{viii} NDOUMATARA Nakoumdé, boom pétrolier et risques d'un syndrome hollandaise au tchad : une approach par la modélisation en équilibre général calculable, thèse de doctorat nouveau régime en sciences économiques, université d'auvergne Clermont – ferrand, p 67.

^{ix} ريفينو ووتش، التلخص من لجنة الموارد، مطبوعات الجامعة الأوربية المركزية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005، ص 29 - 31.

^x ROSS Michael, Natural Resources And Civil War : An Overview, Department Of Political Science, Paris August 15, 2003, p p 5 -7.

^{xi} ROSS MICHAEL, How Do Natural Ressources Influence Civil War, Evidence Form 13 Cases, Department Of Political Science, UCLA, June 11, 2003, pp 11-15

^{xii} Michael ROSS, op cit, pp 11-15

^{xiii} Ibid, p 17 -18.

^{xiv} دريال عبد القادر، دقيش مختار، العلة اللهلندية نظرية وفحص تجريبي في الجزائر خلال فترة 1986 – 2006، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، العدد 11، ص ص 117 – 119.

^{xv} البنك الجزائري، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 و آخر التوجهات لسنة 2015، ديسمبر 2015، ص 4.

^{xvi} الأخضر عزي، غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية)، جامعة الجزائر، ص 7، 1

^{xvii} شنوف شعيب، رمضاني لعلا، الأفاق المستقبلية للإقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في غطار قواعد التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة)، جامعة فرحات عباس سطيف، 08/07 أبريل ص 9.

^{xviii} Miriam Shabafrouz, Fuel for Conflict or Balm for Peace? Assessing the Effects of Hydrocarbons on Peace Efforts in Algeria, GIGA Research Programme: Violence and Security, April 2010, p p 5- 7.